Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Sup Issue 12 (2024) • P: 103 - 91
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Measurement and analysis of factors affecting financial Equilibrium
An analytical study in a sample of commercial banks registered on the Amman Stock Exchange (2000-2021)

Teacher \ Rawaa Ahmad Yousef
Northern Technical Instituted | Iraq

Received: 31/08/2024
Revised: 08/09/2024
Accepted: 27/09/2024
Published: 30/10/2024

* Corresponding author: rawaa_ahmad@ntu.edu.iq

Citation: Yousef, R. A. (2024). Measurement and analysis of factors affecting financial Equilibrium An analytical study in a sample of commercial banks registered on the Amman Stock Exchange (2000-2021). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(12S), 91 – 103 . https://doi.org/10.26389/AJSRP.R310824

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aims to test the factors (variables) that have the ability to achieve financial Equilibrium more than other factors in commercial banks, using a sample of (12) commercial banks listed on the Amman Stock Exchange for the period from (2000-2021). Financial indicators were chosen to measure the financial Equilibrium, namely (credit capacity, profitability index, liquidity index, capital adequacy index and financial flexibility index) and using the descriptive and analytical approach to the data and information contained in the financial statements of the banks under study. The factor analysis method and (spss) was also used to test the hypothesis and answer the question related to the study problem and reach the goals. The research also reached a set of results, The results of the analysis showed the validity of the hypothesis that there is a group of factors that affect the ability of the banks studied to achieve financial Equilibrium, as it became clear that there is a difference in the impact of financial Equilibrium indicators on the financial position of the banks., and the research presented a set of recommendations, the most important of which are The necessity for banks to diversify their lending portfolio and avoid credit concentration problems that affect the financial Equilibrium of banks in the event of an increase in non-performing loans.

Keywords: Financial Equilibrium, credit capacity, liquidity, financial flexibility, capital adequacy, profitability.

قياس وتحليل العوامل المؤثرة في التوازن المالي للمصارف
دراسة تحليلية على عينة من المصارف المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للمدة (2000-2021)

المدرسة / رواء احمد يوسف
الجامعة التقنية الشمالية | العراق

المستخلص: يهدف البحث الى اختبار العوامل (المتغيرات) التي يكون لها القدرة على تحقيق التوازن المالي اكثر من غيرها من العوامل الاخرى في المصارف التجارية ، باستخدام عينة من (12) مصرف تجاري مدرج في بورصة عمان للأوراق المالية للمدة من (2000-2021) وقد تم اختيار مؤشرات مالية لقياس التوازن المالي هي مؤشر (القدرة الائتمانية ، ومؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ، مؤشر كفاية راس المال ومؤشر المرونة المالية) واستخدام المنهج الوصفي و التحليلي للبيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصارف المبحوثة ، كما استخدم اسلوب التحليل العاملي واستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفرضية و الاجابة عن التساؤل المتعلق بمشكلة الدراسة و الوصول الى الاهداف ، كما توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها بينت نتائج التحليل صحة الفرضية التي تشير بان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة المصارف المبحوثة في تحقيق التوازن المالي اذ اتضح تفاوت في تأثير مؤشرات التوازن المالي على المركز المالي للمصارف، كما قدم البحث مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة قيام المصارف بتنويع المحفظة الاقراضية وتجنب مشاكل التركز الائتماني الذي يؤثر على التوازن المالي للمصارف في حالة زيادة القروض المتعثرة .

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي، القدرة الائتمانية، السيولة، المرونة المالية، كفاية راس المال، الربحي.

المحور الاول: منهجية البحث

المقدمة:

يعد التوازن المالي من الاهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها وذلك لارتباط التوازن المالي بالصحة المالية للمصارف والقدرة على البقاء والايفاء بالالتزامات المالية المختلفة، حيث تسعى المصارف الى تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وان تحافظ على التوازن المالي للقيام بمصاريفها من ناحية ومن ناحية اخرى تعمل على استثمار أكبر قدر ممكن من اموالها وبالتالي يعد هذان العنصران هما اساس تحقيق التوازن المالي المصرفي.

مشكلة البحث:

يعد تحقيق التوازن المالي من اهم الاولويات التي تسعى المصارف الى تحقيقها، ذلك لنن المصارف هي مؤسسات تتعامل بأموال الغير وعليها ا ن تعمل على تحقيق التوازن بين الايرادات الناتجة عن نشاط المصرف والتكاليف المترتبة على الحصول على هذه الاموال.

لذا فان مشكلة الدراسة تنطلق من التساؤل الاتي " ماهي العوامل او المتغيرات التي تؤثر على قدرة المصارف المبحوثة في تحقيق التوازن المالي؟ "

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من اهمية التوازن المالي بالنسبة للمصارف عينة البحث حيث تعد المصارف المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي بالإضافة الى تحفيز الانشطة المالية داخل اي نظام مالي، و الجانب الاهم من هذه الدراسة هو محاولة للتعرف على العوامل (المتغيرات التي يكون لها التأثير على تحقيق التوازن المالي للمصارف وفق مؤشرات تتلاءم مع الاستراتيجيات الموجودة و المتبعة في المصارف لتحقيق التوازن المالي.

اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1- التأصيل النظري لموضوع التوازن المالي.
2- تحديد اهم العوامل (المتغيرات) التي تؤثر على تحقيق التوازن المالي ووضع الاستراتيجيات المناسبة التي تسهم في تحقيقه.

فرضية البحث:

لفرض الاجابة على التساؤل المطروح في مشكلة البحث والوصول الى الاهداف الخاصة بالبحث، فلقد استند البحث الى الفرضية الاتية (هناك مجموعة من العوامل (المتغيرات) التي تؤثر على قدرة المصارف المبحوثة في تحقيق التوازن المالي)

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وتم اختيار (12 مصرفا) تجارياً كعينة للدراسة وهي مصرف (الاردني الكويتي، التجاري الاردني، الاسكان للتجارة والتمويل، الاستثمار العربي الاردني، الاتحاد، المؤسسة العربية المصرفية / الاردن، الاستثماري، القاهرة عمان، الأردن، الأهلي الأردني، العربي) واستمر نشاطها ضمن الحدود الزمنية اي للمدة (2000-2021).

اسلوب البحث

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي في تحليل البيانات باستخدام النسب المالية واستخدام التحليل العاملي والبرامج الاحصائية منها (spss,v,22) لتوضيح العوامل التي تؤثر على التوازن المالي.

مراجعة الدراسات السابقة

1- دراسة (الحمداني وعمران ،2021) بعنوان (التوازن المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004-2019).

هدف هذا البحث الى اختبار التوازن المالي للمصارف التجارية العراقية وشملت العينة (9 مصارف تجارية) مدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها لا تعاني المصارف عينة البحث من عدم توازن مالي ناتج من ضعف في ابعاده الاربعة، كما اوصى البحث بضرورة قيام المصارف بتقييم ادائها المالي بشكل مستمر باستخدام مؤشرات التوازن المالي لأهميتها في متانة الوضع المالي لأي مؤسسة ذات نشاط مالي.

2- دراسة (Melania and el at ; 2016) بعنوان

The Analysis of Financial Equilibrium Through The cost of The invested capital

يهدف هذا البحث الى انه يمكن تحليل التوازن المالي للشركة من خلال تكلفة راس المال المستثمر وهو النهج الاكثر عملية لتحليل التوازن المالي لأنه يأخذ في الاعتبار تكلفة الموارد المستثمرة وقدرتها على حساب العائد وتوصلت هذا البحث الى نتائج مفادها ان التغييرات في التكلفة المتوسطة المتوازنة لراس المال تكمن في قيمة الشركة، كما اقترحت هذا البحث أنموذج للتعامل مع تحليل التكلفة المتوسطة المتوازنة لراس المال المستثمر باستخدام طريقة الاستبدالات المتسلسلة لحساب التوازن المالي للشركة.

3- دراسة (Yahaya,2015) بعنوان

Empirical examination of the Financial performance of Islamic Banking in Nigeria: A case study Approach.

يهدف هذا البحث لدراسة الاداء المالي لبنك (جايزبي ال سي) وهو البنك الوحيد المرخص له بالعمل في نيجريا حيث افترضت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الربحية والسيولة والمرونة المالية وتتمكن هذه العلاقة على تحقيق التعافي المالي ومن ثم تحقيق التوازن المالي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ان مايميزالدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ان هذه الدراسة تحاول وباستخدام التحليل العاملي بيان العوامل التي يكون لها تأثير اكبر من غيرها من العوامل في تحقيق التوازن المالي للمصارف والذي يعد هدفا تسعى الى تحقيقه المصارف للحفاظ على مركزها المالي .

المبحث الثاني: الإطار النظري للتوازن المالي

المقدمة:

تسعى المصارف والمؤسسات المالية الى تحقيق هدف التوازن المالي والذي يعكس قدرتها على سداد التزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق مما يجنبها التعرض للازمات المالية وبهذا تسعى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى الى تمويل الموجودات الثابتة من اموالها الثابتة وتمويل موجوداتها المتداولة عن طريق القروض طويلة الاجل وبالتالي تجنب المخاطر الناتجة عن عدم التسديد (مخاطر النكول)

اولاً: تعريف التوازن المالي

تعد المؤسسات المصرفية والمالية عصب الشريان الرئيسي لاقتصاد الدول وان الحفاظ على قوة هذه المؤسسات يعكس مستوى اداء هذه المؤسسات والذي يتمثل في قوة الميزانية حيث تسعى المصارف والمؤسسات المالية الى تحقيق التوازن بين موجوداتها ومطلوباتها اي مدة قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق اي انه الفجوة بين تاريخ الحصول على الاموال وبين تاريخ الاستحقاق يكون صفرا (حسام ،2016 :35)

كما يعرف التوازن المالي بانه القدرة على تسديد الالتزامات النهائية في تاريخ الاستحقاق اي ان تكون موجودات المصارف قادرة على مقابلة الالتزامات المترتبة على المصارف في تاريخ الاستحقاق (امينة،2016 :3)

ويعكس التوازن المالي التكافؤ والترابط بين الحاجة الى الاموال واستخدامات هذه الاموال في انشطة مربحة والذي يتجلى في النشاط الحالي للمؤسسة وتعكس كل من مؤشرات السيولة والملاءة المالية للمؤسسة مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي اي قدرتها على سداد الديون على المدى القصير والطويل.

اما من وجهة نظر الباحثة فيعرف التوازن المالي بانه (مدى قدرة المصارف والمؤسسات المالية على توفير الاموال اللازمة من موجوداتها لمواجهة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق مع البقاء على مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية في المستوى الذي يجنب المؤسسات المالية التعرض الى ازمات مالية مستقبلاً).

اهمية التوازن المالي:

تكمن اهمية التوازن المالي للمصارف في الاتي (سارة ونزهة، 2020 :35)

1- يستخدم التوازن المالي لتحقيق الرقابة الداخلية على مصادر الاموال واستخداماتها.
2- يستخدم التوازن المالي لميزانية المصرف لتقيم اداء المصارف من حيث السيولة والربحية وتقييم درجة المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.
3- يعكس التوازن المالي مدى قدرة المصارف في استغلال مواردها المالية الاستغلال الامثل.
4- يعكس التوازن المالي مدى قدرة المصارف في سداد جزء من الديون المترتبة عليها.
5- يعد تحقيق التوازن المالي بأنه الامان الذي يوفرهُ للمصرف والذي يسمح لها بممارسة نشاطها بصورة طبيعية دون اي صعوبات.

انواع التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في نوعين هما: (سامية ،2020: 15)(Monica , 2008 :225).

1- التوازن المالي قصير الاجل:

يتحدد التوازن المالي قصير الاجل في مدى قدرة المؤسسات المصرفية على توفير الاموال قصيرة الاجل والمتمثل بالودائع الجارية او القروض قصيرة الاجل والذي يمثل مؤشر لمراقبة السيولة النقدية للمصرف حيث يساهم التمويل قصير الاجل في تحريك العملية التشغيلية للمصرف وتسديد الديون بتاريخ استحقاقها

2- التوازن المالي طويل الاجل:

والذي يعكس مدى حاجة المصارف والمؤسسات المالية الى تمويل طويل الاجل واستخدامه في الاستثمارات رأسمالية طويلة الاجل ومدى قدرة المصارف على سداد ديونها في تاريخ الاستحقاق.

شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي في المؤسسات المصرفية يجب ان يتوفر ما يلي (بو بكر، 2022: 166)

1- ان يكون رصيد الموجودات المتداولة موجب بمعنى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه الزبائن اما الموجودات الثابتة وطويلة الاجل فتمول من راس المال والديون طويلة الاجل.
2- ان يكون رصيد الموجودات المتداولة كافي لتغطية احتياجات المصرف التشغيلية.
3- ان وجود رصيد موجودات متداولة موجب وكافي لتغطية احتياجات المصرف التشغيلية سوف يعزز من قدرة المصرف على تحقيق الربحية وبالتالي تحقيق التوازن المالي.

اهداف التوازن المالي

يمكن توضيح اهداف التوازن المالي بالنسبة للمصرف والزبائن المتعاملين معه من خلال الشكل الاتي:

قواعد التوازن المالي

يستند التوازن المالي في المصارف على مجموعة من القواعد منها (صابر ومحمد ،2020: 64) (سامية، 2015: 46)

1- قاعدة التوازن المالي الادنى

تنص هذه القاعدة على ان التوازن المالي لتحقق في التوافق بين مدة استخدام الاموال من جهة وبين طبيعة مصادر التمويل من جهة اخرى اي تحقيق التوافق بين مصادر واستخدامات الاموال.

2- قاعدة تأمين الاحتياط

ان المصارف مؤسسات مالية تعمل في بيئة شديدة المنافسة مما يجعلها عرضة للعديد من المخاطر ولكي تتفادى هذه المخاطر فان يتوجب عليها تحقيق المزيد من الارباح من اموالها الثابتة مما يشكل خط دفاعي لمواجهة المخاطر.

3- قاعدة الموازنة بين الاموال الخاصة والديوان

تلجأ المصارف الى الحصول على التمويل من جهات خارجية كأن تكون من البنوك المركزية او مصارف تجارية محلية او خارجية، وفي هذه الحالة يجب ان تكون الاموال التي يحصل عليها من الغير مساوية الى المصارف الخاصة او اقل منها مما يساعد المصرف للحفاظ على المالية وعدم تدخل الغير في عمله كذلك تعد اموال الخاصة لسداد الديون.

مؤشرات التوازن المالي:

1- القدرة الائتمانية credit capacity

تعرف القدرة الائتمانية بانها قدرة المصارف على منح القروض الجيدة للأفراد والمؤسسات مع وضع الية مناسبة لاسترداد القرض والفوائد في تاريخ الاستحقاق.(Rose and Hudgins, 2013: 526)

وتعتمد القدرة الائتمانية على ثلاث عناصر مهمة هي: (Mileris , 2015: 14)

1. قدرة المصرف على تقيم المخاطر الائتمانية

2. تقيم المركز المالي للمقترضين.
3. تنظيم الية جيدة لمنح القرض واستردادهً.

كما تقاس القدرة الائتمانية بمؤشر (اجمالي القروض / اجمالي الموجودات) حيث يعد هذا المؤشر تعبيراً عن مدى توفر السيولة المتوفرة في المصرف والقادرة على تلبية طلبات القروض باستخدام اجمالي الموجودات وهنا يعكس علاقة التوازن بين تاريخ استرداد القروض مع ما متوفر من سيولة لدى المصرف (الكعبي والجبوري، 2021: 150)

2- كفاية راس المال Capital Adequacy

تشير كفاية راس المال الى مدى قدرة راس مال المصرف في حماية اموال المودعين من المخاطر غير المتوقعة والقدرة على البقاء والاستمرار في عالم الاعمال والاستمرار في مزاولة كافة الانشطة المصرفية حيث ان كفاية راس المال المصرفي يعد مؤشراً على قوة وسلامة ومتانة المركز المالي وهو بهذا يعد مؤشر للتوازن المالي للمصرف.

ولكفاية راس المال اهمية تتمثل في: -

1. مؤشر لتحقيق التوازن بين المخاطر وحجم راس المال.
2. مصدر ثقة لدى المودعين الحالين والمحتملين.
3. يعد كفاية راس المال عنصر الامان لموجهة المخاطر والازمات المالية.

وهناك عدد من المؤشرات لقياس كفاية راس المال الا ان أفضل مؤشر هو (راس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر) ذلك لان المصارف تعمل على توفير راس مال يقابل المخاطر الناتجة عن توظيف اموال المودعين في موجودات خطرة (عوض، محمد، 2022: 606)

3- السيولة

يقصد بالسيولة قدرة المصارف على التسديد نقداً لجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات القروض او منح قروض جديدة وتتكون السيولة من: (ابو حمد، قدوري، 2005: 229 – 234)

أ. ادارة الاحتياطيات الاولية: وتتألف من (النقود بالعملة المحلية والاجنبية في الصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزية ولدى المصارف الأخرى الصكوك قيد التحصيل)

ب. الاحتياطيات الثانوية: تتألف من (الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية)

وتقاس السيولة وفق المؤشر الاتي (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة)

4- الربحية: profit

تعرف الربحية بانها المقياس الاساسي الذي يعكس نجاح المصرف وهي مقياس لمدى قدرة المصرف على تحقيق العائد على الاموال المستثمرة في انشطته، ومن مؤشرات قياسها (صافي الربح بعد الضريبة / مجموعة الموجودات) حيث يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات لقياس الاداء المالي في المصارف (الطائي، القيسي، 2023: 639)

5- المرونة

يشير مفهوم المرونة الى قدرة الشركة ومن خلال مواردها المالية مواجهة المخاطر التي تعترض عملها وتمكنها من اعادة تشكيل مواردها عن طريق زيادة هيكل راس المال بأقل تكلفة ممكنة من اجل تمويل الفرص الاستثمارية الجديدة، وتتمثل مصادر المرونة المالية (بالموجودات النقدية، الاستدانة، صافي التدفق النقدي)

اما عن مؤشرات قياس المرونة المالية، فتقاس المرونة المالية (اجمالي الديون / حق الملكية) اذ تلجأ المصارف الى العمل على تقليل هذه النسبة مما يجبنها ارتفاع تكاليف الاقتراض وبالتالي تعرض المصرف الى خسارة (الحمداني، عمران، 2022: 50).

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً: التوصيف المالي لمؤشرات التوازن المالي.

يظهر الجدول الاول (1) التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي، اذ تظهر نتائج الجدول تباين في النسب التي حققها المصارف المبحوثة.

جدول (1) التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2000-2021)

المصرف / السنة	القدرة الائتمانية X1	كفاية راس المال x2	الربحية X3	السيولة X4	المرونة المالية X5	Average
البنك الاردني الكويتي	52.01863636	25.40090909	1.465909091	0.389090909	86.55045455	33.165
البنك التجاري الأردني	51.76727273	17.45136364	0.051363636	0.293636364	91.35727273	32.18418182
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	40.72772727	35.33681818	1.298636364	0.396363636	85.32227273	32.61636364
بنك الاستثمار العربي الاردني	33.89681818	36.78227273	1.102727273	0.398636364	87.45045455	31.92618182
بنك الاتحاد	49.60318182	24.86818182	0.969090909	0.402727273	87.41272727	32.65118182
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن	47.77272727	27.70045455	1.094545455	0.356818182	86.77545455	32.74
البنك الاستثماري	45.65727273	30.97181818	0.945454545	0.368181818	86.11636364	32.81181818
بنك المال الأردني	48.76090909	30.50772727	1.19	0.405	83.88727273	32.95018182
بنك القاهرة عمان	44.04909091	23.22909091	1.038181818	0.413636364	89.63181818	31.67236364
بنك الاردن	48.64045455	25.08318182	1.330454545	0.389090909	87.28545455	32.54572727
البنك الاهلي الاردني	43.155	22.32	0.313181818	0.405454545	90.36272727	31.31127273
البنك العربي	42.165	31.82818182	0.954090909	0.450909091	86.46090909	32.37181818

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة وللمدة (2000-2021)

اذ يظهر العمود (1) معدلات مؤشر القدرة الائتمانية والتي تراوحت نسبة توظيف موجودات المصرف في القروض المصرفية بنسبة تراوحت (52% - 33 %) مما يشير الى ان المصارف توظف نصف موجوداتها او اقل في مجال الاقراض وذلك التزاماً منها بتعليمات البنك المركزي وحسب السقوف الائتمانية وباقي الموجودات توظفها في استثمارات مالية.

كما يظهر العمود (2) من الجدول (1) معدلات مؤشر كفاية راس المال والتي يتبين ان جميع المصارف عبر المدة الزمنية المعتمدة في الدراسة حققت نسب موجبة واعلى من النسبة التي حددتها لجنة بازل (15%) في تعديلها الاخير وهذا مؤشر جيد للحكم على صلابة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر المصرفية.

كما يظهر العمود (3) من الجدول (1) معدلات مؤشر الربحية اذ ظهرت اغلب القيم موجبة الا ان بعض القيم اقتربت من الصفر لكنها لم تحقق خسارة خلال مدة الدراسة (2000-2021) حيث اقتربت بعض المصارف من الصفر في تحقيق الارباح مثل مصرف الاهلية الاردني (503)

كما يظهر العمود (4) من الجدول (1) معدلات مؤشر السيولة اذ تظهر جميع نتائج السيولة ارتفاع في هذا المؤشر مما ينعكس بصورة ايجابية على المركز المالي للمصرف وهذا يدل على ان المصارف توظف اموالها بصورة جيدة في الائتمان والاستثمار مما ينعكس على ربحية المصرف كما ان انخفاض هذه النسبة عن النسبة المعيارية لها انعكاسات سلبية على المركز المالي للمصرف وعلى الاستثمار وبالتالي على ربحية المصرف.

كما يظهر العمود (5) من الجدول (1) قيم معدلات مؤشر المرونة المالية اذ تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف على تمويل نشاطها من مصادرها الخاصة مقارنة مع مصادر التمويل الخارجية ومن خلال الجدول نلاحظ ان المصارف عينة الدراسة كانت معتمدة على اموالها الخاصة لتمويل انشطتها تراوحت بنسبة بين (80%- 90%) وهذا مما ينعكس على ربحية المصارف (الحمداني وعمران، 2022: 51).

ثانيا تحليل الفرضية ومناقشتها واختبارها

يعد التحليل العاملي منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الاسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة، وفقا للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به. لذا إن لم يكن الباحث ملما بالأسلوب الاحصائي بشكل دقيق فإنه لا يستطيع التعرف على المشكلة التي يصلح استخدام فيها هذا النوع من التحليل الاحصائي، إذ ستخرج له نتائج ضخمه لن يستطيع تفسيرها واستخلاص دلالتها من الإطار النظري الاساسي والمنطق العلمي الذي انطلق منه. فالتحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستخدم في دراسة الظواهر بهدف إرجاعها إلى العوامل المؤثرة فيها، وهو عملية رياضية تستهدف تفسير معاملات الارتباط الموجبة- التي لها دلالة إحصائية- بين مختلف المتغيرات.

إن العوامل الناتجة عن عملية التحليل العاملي هي عبارة عن متغيرات مثل المتغيرات الاخرى، ولكن مع وجود فرق بسيط هو ان جل المتغيرات يمكن قياسها بشكل مباشر، أما العوامل فهي متغيرات افتراضية أو متغيرات كامنة مشتقة من مجموعة من متغيرات تم قياسها قياسا مباشرا، ومعنى ذلك أن العوامل تنبع من داخل مجموعة من العلاقات بين المتغيرات. ببساطة يقوم التحليل العاملي على دراسة علاقات بين عدد من المتغيرات والتي تسمى عوامل مشتركة وهي التي نريدها ونعتمد عليها، وهذه العوامل تعتمد في تركيبها على أسس إحصائية مثل الانحدار أو النماذج السلبية أو الارتباط ويكون عددها أقل من عدد المتغيرات الاصلية، وتساعدنا على فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتي توضح التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، ولإجراء التحليل العاملي لا بد من التحقق صلاحية البيانات للتحليل وتلبيتها لشروطه:

- من أجل التأكد من جاهزية البيانات للتحليل الأمثل والاستفادة من المعلومات التي تتضمنها لا بد من فحصها بشكلٍ علمي سليم قبل القيام بعملية التحليل، وأن لكل نوع من أنواع البيانات الاحصائية طرقاً معينة لفحصها وتهيئتها للتحليل المطلوب وفيما يلي إجراءً لعملية فحص البيانات المستعملة في بحثنا الحالي:

يتطلب التحليل العاملي مجموعة من الشروط لكي يتم الاعتماد على نتائجه بشكلٍ آمن وسليم علمياً، وكما سيوضح فيما يلي:

أ. التحقق من وجود قيم شاذة في متغيرات الدراسة (وهو شرط عام تستفاد منه غالبية التحليلات الاحصائية): يجرى هذا الفحص للتأكد من خلو البيانات من القيم الشاذة التي تؤثر على قيم المؤشرات الاحصائية، ويتم ذلك بطرق عديدة منها طرق الرسم البياني ومنها طريقة الرسم البياني الصندوقي (Box plot)، وبعد رسم متغيرات الدراسة بهذه الطريقة كانت النتيجة كما موضح في الشكل (2) أدناه:

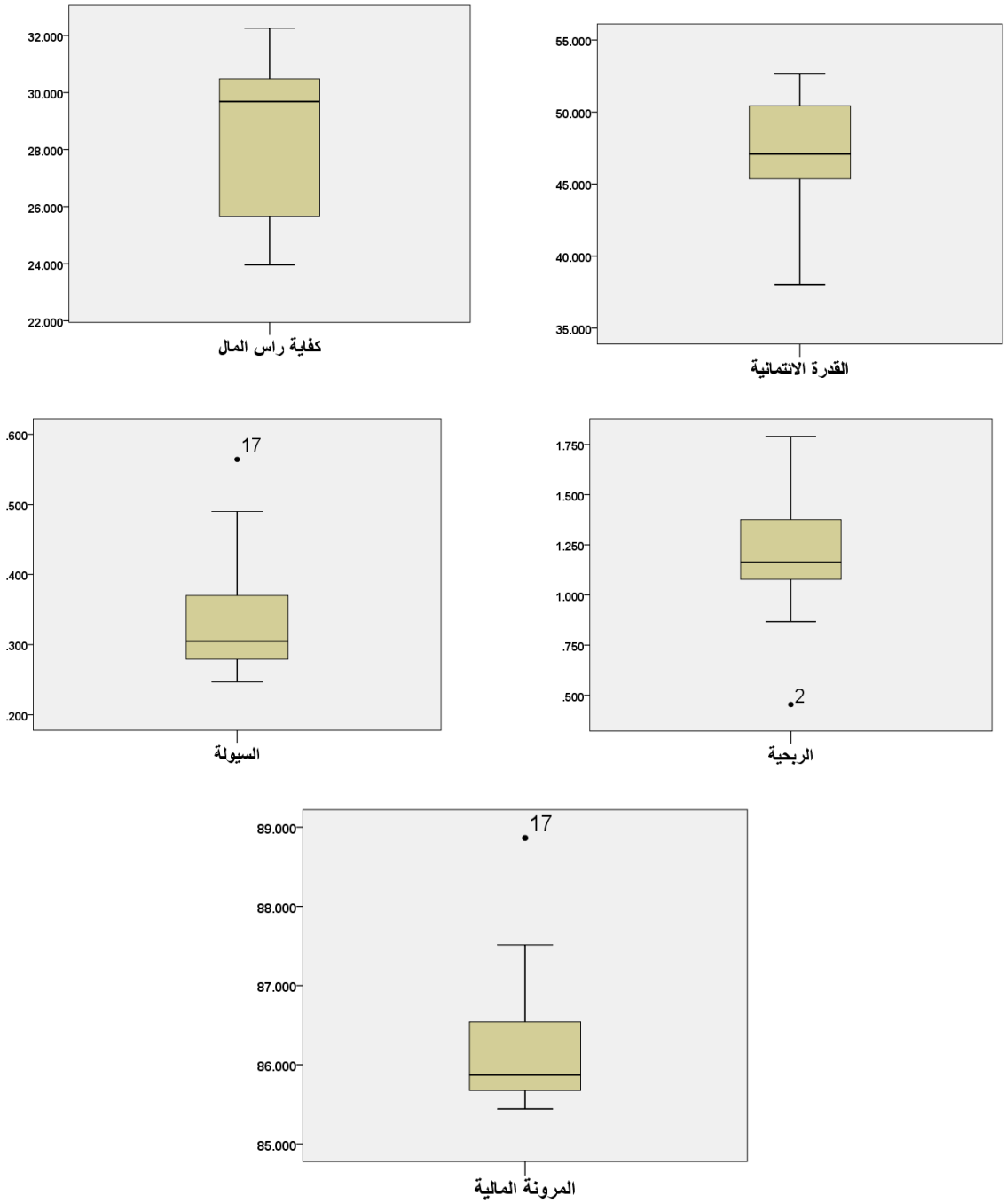

الشكل (2) فحص القيم الشاذة

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ويلاحظ من خلال الشكل (2) وجود قيمة شاذة واحدة في متغير الربحية تسلسلها 2 في بيانات المتغير، كذلك قام البرنامج بتحديد قيمة شاذة واحدة في كل من متغيري السيولة والمرونة المالية تسلسلها 17 في بيانات المتغيرين، ولحاجة التحليل المهمة لعدد البيانات الكبير كان من المفيد الابقاء على القيمتين الشاذتين كذلك فإن وجود قيمة شاذة واحدة في كل متغير لا يعد تأثيرها كبيراً على نتائج التحليل، لذا فيمكن الاعتماد على بيانات المتغيرات جميعها في التحليل من دون تأثير للقيم الشاذة عليها.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي: يعد اختبار التوزيع الاحتمالي للمتغيرات المدروسة من الشروط الاساسية في اي تحليل احصائي وذلك لضمان عدم تحيز البيانات، وبالإمكان إجراء هذا الاختبار بطرق عديدة منها ما يعتمد على مقياس رقمي كاختبار Kolmogorov-Smirnov Z test المُستخدم في بحثنا الحالي ومنها ما يعتمد على أساليب الرسم البياني، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار التي طبقت على متغيرات الدراسة.

الجدول (3) التوزيع الطبيعي بطريقة Kolmogorov-Smirnov Z test

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المحسوبةz	المعنوية
القدرة الائتمانية	44.465	6.7185	0.9629	0.3119
كفاية راس المال	27.623	3.4255	1.0038	0.266
الربحية	0.9794	0.8038	1.0537	0.2168
السيولة	0.3891	0.1271	0.9188	0.3673
المرونة المالية	87.384	2.5872	1.3066	0.0658

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ومن نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) المبين في الجدول (3) يتبين بان بيانات الدراسة الحالية تأخذ شكل التوزيع الطبيعي وللأبعاد كافة وذلك من خلال قيمة المعنوية التي كانت بمجملها أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والمساوي لـ (0.05) ، مما يعني توفر شرط التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة الحالية

ج. اختبار الاستقلالية : يعني شرط الاستقلالية (Multicollinearity) عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والتي تسبب نتائج وهمية وزائفة لمعلمات الانحدار، لذلك قمنا باختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors) ومختصرة (VIF) بجانب اختبار التباين المسموح (Tolerance) يجب على كل من متغيرات الدراسة أن تكون القيمة المعيارية لاختبار التباين له أقل من (5) كما ان القيمة المعيارية لاختبار التباين المسموح يجب أن تكون أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما موضح في الجدول (4) أدناه :

الجدول (4) اختبار الاستقلالية

الابعاد	VIF	Tolerance
القدرة الائتمانية	1.2315	0.812
كفاية راس المال	4.5249	0.221
الربحية	2.6667	0.375
السيولة	2.5773	0.388
المرونة المالية	1.2887	0.776

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات كافة أقل من (5) حيث وقعت بين (2.315-4.5249)، وان قيم اختبار التباين المسموح وقعت بين (0.221-0.812) وهي اكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0,05)، مما يؤكد عدم وجود ارتباط عال بين متغيرات الدراسة وبذلك فأن شروط الاستقلالية يعد متحققا في بيانات الدراسة.

د. اختبار كفاية العينة : بينت نتائج اختبار كفاية العينة و بموجب اسلوب كايزر – ماير – اولكن (Kaiser – Meyer- Olkin) ومختصره(KMO) أن قيمة مؤشر كفاية العينة قد بلغت (0.648) وهي قيمة أكبر من القيمة المعيارية لهذا الاختبار والبالغة (0.5) ، كذلك ومن خلال قيم اختبار بارتليت (Bartlett)اذ كانت قيمة مربع كأي المحسوبة مساوية لـ (109.452) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة(18.31) وبدرجة حرية(10) ، كما بلغت القيمة المعنوية لهذا الاختبار (0.000) وهي تقل عن القيمة المعنوية الافتراضية للدراسة والبالغة (0.05) مما يدل على كفاية حجم العينة المختارة للدراسة الحالية.

هـ. محدد مصفوفة الارتباط: يتبين من النتائج في الجدول (5) أن قيمة محدد مصفوفة الارتباط كانت (0.002695) وهذا يعني أن مصفوفة الارتباطات يتوافر فيها الحد الادنى من العلاقات، وهي ليست مصفوفة أحادية لذا فهي صالحة لأجراء التحليل العاملي.

الجدول (5) اختبار كفاية العينة ومحدد مصفوفة الارتباط للتحليل العاملي

نوع المؤشر	القيمة	المعيار	الدلالة
مؤشر كفاية العينة	0.648	أكبر من 0.5	تحقق المعيار
اختبار بارتليت بدرجة حرية 10	109.452	أكبر من القيمة الجدولية 18.31	معنوي
مستوى المعنوية	0.000	أقل من 0.05	معنوي
محدد مصفوفة الارتباط	0.002695	أكبر من 0.0001	تحقق المعيار

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS

ومن نتائج اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي يمكن الاستدلال على أن جميع المؤشرات الخاصة بحجم العينة ومصفوفة الارتباط كانت دالة وجيدة مما يمكننا من المضي في إجراء التحليل :

إجراء التحليل العاملي :

وبعد تنفيذ التحليل كانت كالاتي:

التباين الكلي المفسر :من نتائج التحليل العاملي الاستكشافي أن التباين الكلي المفسر كانت كالاتي:

الجذور الكامنة الاولية: وتمثل قيم العوامل التي ستبقى في النموذج والتحليل وتلك التي ستخرج ويتم حذفها من التحليل، اذ أن العامل الأول يحمل أكبر جذر كامن وبقيمة مساوية (3.3) من التباينات الكلية ويفسر ما نسبته (0.66%). كما أن دخول العامل الثاني بقيمة جذر مساوية الى (1.376) بجانب العامل الأول في أنموذج الدراسة أدى الى ارتفاع قيمة التباين المفسر للنموذج بنسبة (27.517%). مما يحسن قيمة التباين المفسر للنموذج الى (93.516%) وهذا بدوره يدل على أن هيكلية أنموذج الدراسة الحالية يتكون من عاملين والتي تكون قيم جذورها الكامنة الأولية أكبر من (1) والتي تفسر ما نسبته (93.516%) وهي قيمة عالية.

مجموع مربعات التشبع قبل التدوير: وهي قيم التباين والتي تكون قيمتها أكبر من الواحد والتي ستبقى في التحليل والذي يظهر وجود عاملين فقط والتي تفسر ما نسبته (93.516%) من التباين الكلي المتراكم.

مجموع المربعات بعد التدوير: والذي يشير الى أن نسب التباين للعوامل المدروسة بعد التدوير قد تم توزيعها بصورة متكافئة وعلى وفق نسب التشبع لكل منها.

الجدول (6) التباين الكلي المفسر

العوامل	الجذور الكامنة الأولية			مجموع مربعات التشبع قبل التدوير			مجموع مربعات التشبع بعد التدوير		
	الكلي	التباين%	المتراكم%	الكلي	التباين%	المتراكم%	الكلي	التباين%	المتراكم%
1	3.300	65.998	65.998	3.300	65.998	65.998	2.390	47.805	47.805
2	1.376	27.517	93.516	1.376	27.517	93.516	2.286	45.711	93.516
3	.166	3.327	96.843						
4	.131	2.611	99.453						
5	.027	.547	100.000						

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

مصفوفة العوامل قبل التدوير: تشير النتائج في الجدول (7) الى أن القيم الأولية لتشبعات أبعاد الدراسة قبل التدوير كانت جميعها متساوية وهي مساوية الى (1)، بينما تعكس قيم التشبع الى تباين الأبعاد ضمن أنموذج الدراسة وحسب البيانات التي تم جمعها، اذ أن القيمة (0.9152) وضمن بعد القدرة الائتمانية تشير الى أن هذا البعد قد تشبع بنسبة (91.52%) من التباين قبل التدوير وضمن نموذج الدراسة ويمكن تفسيره على انه (نسبة التباين للمتغير المرتبط بالعامل المستخرج)، وهكذا يتم تفسير قيم التشبع للأبعاد الاخرى.

الجدول (7) مصفوفة العوامل قبل التدوير (التشبعات)

الابعاد	القيم الأولية	قيم التشبع
القدرة الائتمانية	1.000	0.9152
كفاية راس المال	1.000	0.9432
الربحية	1.000	0.9039
السيولة	1.000	0.9467
المرونة المالية	1.000	0.9669

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS

مصفوفة العوامل بعد التدوير: يلاحظ من الجدول (8) انه بعد تدوير العوامل وبطريقة التدوير المتعامد أن أبعاد الدراسة تشبعت ضمن عاملين، حيث تجمع بعدي (كفاية راس المال، الربحية) ضمن العامل الاول، بينما تجمعت ابعاد (القدرة الائتمانية، السيولة والمرونة المالية) ضمن العامل الثاني، مما يدل على أن النموذج الافتراضي الذي اعتمدته الباحثة في دراستها " يساهم التحليل العاملي في ايجاد النسب المالية الاكثر تأثيرا على التوازن المالي للمصارف " يطابق النموذج المقترح من التحليل العاملي الاستكشافي لبيانات الدراسة وبنسبة عالية

الجدول(8) مصفوفة العوامل بعد التدوير

الابعاد	العامل الاول	العامل الثاني
القدرة الائتمانية		0.945
كفاية راس المال	0.971	
الربحية	0.914	
السيولة		0.964
المرونة المالية		0.627

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS

كما هو معلوم فإن استنتاجات الجانب العملي تركز بشكلٍ أساسي على بيان تحقق فرضيات البحث من عدمه وقد تحقق فرضية البحث الرئيسية) هناك مجموعة من العوامل (المتغيرات) التي تؤثر على قدرة المصارف المبحوثة في تحقيق التوازن المالي) فقد أفرز التحليل عن الحصول على عاملين:

الاول وهو الاكثر تأثيراً في التوازن المالي للمصارف المدروسة ويتضمن متغيري كفاية راس المال والربحية.

الثاني يتضمن متغيرات القدرة الائتمانية والسيولة والمرونة المالية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. بينت نتائج التحليل صحة الفرضية التي تشير بان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة المصارف المبحوثة في تحقيق التوازن المالي اذ اتضح تفاوت في تأثير مؤشرات التوازن المالي على المركز المالي للمصارف.
2. نسب القدرة الائتمانية كانت نسب جيدة اذ تراوحت بين (30% - 50%) وهي نسبة جيدة للحفاظ على المركز المالي وعدم الوقوع في مشاكل التغير المالي وبالتالي توظيف باقي الاموال في استثمارات مالية.
3. نسب كفاية راس المال المعتمدة في قياس متانة وصلابة راس المصارف نلاحظ انها أكثر من النسبة المقررة حسب لجنة بازل والبالغة (15%) مما يدل على قدرة المصارف على تحقيق التوازن المالي ومواجهة المخاطر المصرفية.
4. يلاحظ من خلال نتائج قائمة الارباح والخسائر ان هذه المصارف قادرة على تحقيق الارباح حيث كانت نتائجها موجبة طول السلسلة الزمنية للدراسة والممتدة (2000-2021) مما يدل على ان القدرة على تحقيق الارباح سوف يدعم التوازن المالي للمصارف والقدرة على تحقيق التوازن بين طلبات الاقتراض والمودعين.
5. نسب السيولة فكانت مرتفعة وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة رؤوس الاموال وضعف النشاط المصرفي في جانبيه الائتماني والاستثماري.
6. من خلال النتائج نلاحظ ان جميع المصارف تتمتع بدرجة من الاستقرار لكون نتائج مؤشرات التوازن كانت متقاربة للمصارف عينة الدراسة.
7. اما نسب المرونة المالية فنلاحظ ان جميع المصارف عينة الدراسة كانت تعتمد على مصادر تمويلها الخاصة في تمويل انشطتها مما يجنبها تعرضها للرافعة المالية وارتفاع تكلفة الحصول على الاموال من المصادر الخارجية مما ينعكس بصورة سلبية على قدرتها على تحقيق التوازن المالي.

ثانياً: التوصيات

1. محدودية الدراسات المتعلقة بموضوع التوازن المالي للمصارف وحيث ان هذا الموضوع من المواضيع المهمة في العمل المصرفي لاستمراره وبقاءه فانه يجب التركيز على هذا الموضوع والاخذ بنظر الاعتبار بالدراسة والتحليل العوامل التي تؤثر على التوازن المالي للمصارف.
2. ضرورة العمل على زيادة تدعيم راس المال والالتزام بمقررات لجنة بازل من اجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف والقدرة على مواجهة المخاطر المصرفية مما يدعم التوازن المالي.
3. ان من اهداف المصارف تحقيق الامان المصرفي وان هذا الهدف يتحقق عن طريق تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة مما ينتج عنهُ تحقيق التوازن المالي.

4. ضرورة قيام المصارف بتنويع المحفظة الاقراضية وتجنب مشاكل التركز الائتماني الذي يؤثر على التوازن المالي للمصارف في حالة زيادة القروض المتعثرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ابو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل، 2005، ادارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- امينة، بودهج، 2016، إثر سلوك الخزينة على التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بو الشكرين، فاطمة الزهراء وبو نايرة، فاتن، 2021، اشكالية التوازن المالي والمردودية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر.
- بو بكر، عميروش، 2022، اهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المجمعات البترولية للفترة (2019-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 51.
- حسام، سليم، 2016، مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- الحمداني، رافعة ابراهيم وعمران، عبد الجليل عبد المحسن، 2022، التوازن المالي دراسة تحليله لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004 -2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال – المجلد الثالث، العدد (2)..
- سارة، خدروش وبولبطينة، نزهة، 2020، مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- سامية، زعباط، 2020، تأثير اليات التمويل البنكي على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية، الجزائر.
- صابر، بولفراخ ومحمد، شطبيبي، 2020، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد الصديق، يحي – جيجل، الجزائر.
- الطائي، رحيم شراد عامر والقيسي، ابراهيم قيس ابراهيم، 2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس / والسنوي السابع عشر / بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية والمستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي.
- عوض، فهد فرحان وهداش، محمد جمال، 2022، قياس كفاية راس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 18، المجلد 60 (الجزء الثالث).
- الكعبي، علي احمد فارس والجبوري، زهراء خيون عاشور، 2021، القدرة الائتمانية وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية دراسة على عينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 -2018)، المحلية العراقية للعلوم الادارية، المجلد 17 العدد 69.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Mchim, monica, pop, Fanute and, Achim, sorin, 2008, The analysis of Financial Equilibrium in the context of Account Globalization, Annals of University of Craiova – Economic seiences, Vol 1, issue 36.
- Miculeac, Melania, Elena, and monea, mirela , 2016 , The Analysis of Financial Equili BRIU The ough The cost of the invested capital , Annals of university of Petrosani , Economics , 16 (1).
- Mileris, Ricardas, " The impact of Economic Downturn on Banks loan portfolio Profitabil, In zinerine Ekonomika – Engineering Econowic vol 26, No. 1, 2015.
- Rose, peter. S., Hudgins, syliva C., " Bank Management and Financial services", qth Ed, The Megraw – Hill, in ternational Edition, (2013)
- Yahaya, onipe Adebenege, 2015, Empirical examination of Financial: Per for mance of Islamic Banking in Nigeria, International Journal of Approximate Reasoning, Vol 2, no 7.